٧٤٥ مليون دولار فائض ميزان المدفوعات

٥,٧ مليار دولار الإحتياطيات المالية للبنوك العاملة في اليمن العام الماضي

■.. صنعاء/سبأ
تقرير/عبدالودود الغيلي

حقق ميزان المدفوعات للبنوك التجارية والاسلامية والمتخصصة العاملة في الجمهورية اليمنية فائضا بنحو /٧٤٥/ مليون دولار عما كان عليه في العام ٢٠٠٣م والبالغ /٥٨٣/ مليون دولار ٠

كما ارتفع اجمالي الاحتياطيات المالية للبنوك مع نهاية ٢٠٠٤م الى /٥,٧/ مليار دولار مقارنة بـ٥ مليارات دولار في ٢٠٠٣م وانخفاض الدين الخارجي لليمن من الناتج المحلي بنسبة ٤٨٪ في العام ٢٠٠٣م الى ٤٢٪ في نهاية العام الماضي ٠

وأوضح تقرير رسمي صادر عن البنك المركزي اليمني حصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منه بان جموع الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في اليمن وصلت في نهاية العام الماضي الى /٦٦٠/ مليار ريال بزيادة /١٢١/ مليار ريال عن العام٢٠٠٣م وبمعدل نمو بلغ ٢٢,٤٪ .. مشيرا الى ان البنوك الوطنية استأثرت بنسبة ٦٨٪ من اجمالي النشاط المصرفي.

في حين ساهمت البنوك العربية والاجنبية بما نسبته ٣٢٪ من النشاط وزادت موارد القطاع المصرفي بـ١٣٥ مليار ريال خلال ٢٠٠٤م جرى استخدام جزء كبير منها في منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص ٠

واضاف التقرير ان أرصدة الودائع لدى القطاع المصرفي اليمني شهد ارتفاعا الى /٥٧٦/ مليار ريال مقابل /٤٧٦/ مليار ريال خلال نفس الفترة وبزيادة /١٠٠/ مليار كما ارتفعت أرصدة القروض والسلفيات والتحويلات المقدمة من البنوك التجارية العاملة في اليمن للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع نهاية العام الماضي الى /١٨٣,٦/ مليار ريال مقارنة بما كانت عليه في نهاية العام ٢٠٠٣م والتي بلغت /١٣٧,٨/ مليار ريال وبزيادة بلغت /٤٥,٨/ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ ٣٣,٢٪ ٠

وأشار البنك المركزي اليمني الى ان القروض والتحويلات الممنوحة بالريال اليمني بلغت /١٠١,٥/ مليار ريال مقابل /٧٣,٥/ مليار ريال خلال نفس الفترة٠ موضحا بان القروض والسلفيات والتمويلات الممنوحة بالعملات الاجنبية ارتفعت الى /٨٢,١/ مليار ريال في نهاية ٢٠٠٤م وبزيادة عن العام السابق له بمقدار /١٧,٨/ مليار ريال وبمعدل نمو قدره ٢٧,٧٪ ٠

فيما شهدت مخصصات الديون غير المنتظمة هي الأخرى ارتفاعا في نهاية شهر ديسمبر من العام الماضي بلغ /٢٦,٩/ مليار ريال مقابل /٢٣,٥/ مليار ريال في نهاية ديسمبر من العام ٢٠٠٣م وبزيادة قدرها /٣,٤/ مليار ريال ومعدل نمو بلغ ١٤,٥٪ ٠٠ مضيفا ان تلك المخصصات تغطي ٨٤ ٪ من القروض غير المنتظمة ٠ وقال التقرير ان اجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الجمهورية اليمنية قد ارتفعت الى /٣٧,٣/ مليار ريال في العام ٢٠٠٤م مقابل /٣١,٥/ مليار ريال في نهاية ٢٠٠٣م وبزيادة قدرها /٦,٣/ مليار ريال وبمعدل نمو قدره ٢٠,٣ ٪ ٠

كما ارتفع رأس المال المدفوع الى /٢٥,١/ مليار ريال خلال نفس الفترة وبزيادةبلغت /٢,٩/ مليار ريال ٠ بمعدل نمو بلغ ٣١,١ ٪ ٠

وارجع البنك المركزي اليمني هذه الزيادة الى رفع بعض البنوك العاملة في اليمن لرأسمالها خاصة كل من بنك التضامن الاسلامي بنك سبأ الاسلامي.

ونوه التقرير ان الاحتياطيات القانونية والعامة للبنوك التجارية والاسلامية والمتخصصة العاملة في بلادنا قد ارتفعت الى /٧,٤/ مليار ريال مع نهاية العام الماضي مقارنة بما كانت عليه نهاية العام ٢٠٠٣م والتي بلغت /٥,٥/ مليار ريالوبزيادة /١,٩/ مليار ريال ومعدل نمو بلغ ٣٤,٥٪.

بعد مشاركته في الاجتماع الـ٣٥ للمجلس التنفيذي للمجموعة العربية بتونس:

السنفي: تم مناقشة عدد من القضايا المتعلقة بنشاط الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية:

■.. الثورة..
عاد صباح أمس الأخ الدكتور عبدالله السنفي- رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، نائب رئيس المجلس التنفيذي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والوفد المرافق له بعد مشاركته في الاجتماع الخامس والثلاثين للمجلس التنفيذي للمجموعة الذي تم انعقاده في تونس خلال الفترة ٢١-٢٣/٢/٢٠٠٥م حيث تم مناقشة عدد من الموضوعات وأهمها:

تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن نشاطه ونشاط المجلس منذ آخر اجتماع له وتقرير الأمانة العامة عن نشاطها منذ آخر اجتماع للمجلس التنفيذي.

بالإضافة إلى تقرير لجنة التدريب والبحث العلمي في اجتماعها الثالث والثلاثين بما في ذلك البرنامج التدريبي لعام ٢٠٠٥م والبحث العلمي. ودراسة الموازنة التقديرية للمجموعة ومدى ملائمتها للمتطلبات الحالية والمستقبلية وبحث السبل الكفيلة بتعزيز الموارد وترشيد الإنفاق واعتماد الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٠٥م.

وكذا بحث الخطوات والإجراءات التي تمكن للمجموعة القيام بتنفيذها بما يتواكب مع التوجهات والأهداف المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الأنتوساي» في نطاق خطتها الاستراتيجية.

وبحث الآليات الكفيلة بتعزيز تواجد الأجهزة العربية في اللجان المنبثقة عن منظمة الأنتوساي وتفعيل مشاركتها وتبادل المعلومات في هذا الشأن.

ودراسة موضوع التعاون مع المركز الإنمائي لمنظمة الأنتوساي ومنظمة المجموعة الأوروبية للأجهز العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وكذا المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى التي من شانها تعزيز القدرات الفنية والهيكلية والمؤسسية على مستوى المجموعة أو الأجهزة الرقابية الأعضاء فيها.

هذا وقد كان لوفد جهازنا في هذا الاجتماع دوراً فاعلاً في جوانب مختلفة ساهم في الوصول إلى قرارات ناجحة هدفها تطوير دور المجموعة العربية وتعزيز التعاون فيما بينها وأعضائها وتنفيذ أنشطتها وبرامجها بصورة أكثر فاعلية.

اليوم بجامعة صنعاء

مؤتمر حول التعليم الزراعي ومتطلبات التنمية في اليمن

الثورة/أمين العزعزي

□ .. تحت شعار «التعليم الزراعي من أجل تنمية مستدامة» تبدأ صباح اليوم فعاليات مؤتمر «التعليم الزراعي ومتطلبات التنمية في الجمهورية اليمنية» الذي تنظمه كلية الزراعة بجامعة صنعاء بالتعاون مع وزارة الزراعة والذي يعقد خلال الفترة من ٢٦ وحتى ٢٨ فبراير الجاري.

واوضح الدكتور منصور أحمد الحوشبي القائم باعمال عميد كلية الزراعة أن المؤتمر يتناول ثلاثة محاور رئيسية هي: واقع التعليم الزراعي في الجمهورية اليمنية ويشمل التعليم الزراعي المتوسط والثانوي والجامعي ، ويتناول المحور الثاني التعليم الزراعي ومتطلبات التنمية، ويشمل مؤسسات التعليم الزراعي ودورها في توفير متطلبات التنمية الزراعية، ودور التعليم الزراعي في توجيه القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الزراعة ، فيما يتناول المحور الثالث دور التعليم الزراعي في: الأمن الغذائي، التخفيف من حدة الفقر ، تنمية المراة الريفية ، التنمية المستدامة، البحوث الزراعية وخدمة البيئة والمجتمع.

واشار إلى أن المؤتمر الذي يشارك في فعالياته باحثون متخصصون وخبراء من كليات الزراعة بجامعات صنعاء وعدن وذمار، ومن وزارات الزراعة والري، التعليم الفني والتدريب المهني، التخطيط والتعاون الدولي ، ومن الاتحاد التعاوني الزراعي ، وكليتي التربية والاداب بجامعة صنعاء أيضا، ومشاركون خارجيون من عدد من الجامعات السورية والمصرية، وكلية العلوم التجارية بجامعة بوضياف الجزائرية ، ومن المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالسودان، ومشاركون آخرون من هيئات ومنظمات محلية وأجنبية، أشار إلى أنه يهدف إلى تحديد ملامح وتطوير التعليم الزراعي في اليمن، والتعرف على متطلبات التنمية وتوجيه التعليم الزراعي نحوها ، وكذا تحديث مناهج التعليم الزراعي الجامعي بما يتلاءم مع متطلبات التنمية وسوق العمل، والتعرف والاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال تطوير التعليم الزراعي بما يواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات التنمية ، والخروج برؤية محددة وواضحة لمشروع تطوير التعليم الزراعي ووضع آليات لتنفيذ الرؤى والتوصيات بما يتلاءم واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة.

أكثر من ٥٠٣ ملايين ريال قيمة صادرات بلادنا في يناير عبر ميناء عدن

■.. عدن /سبأ
بلغ اجمالي قيمة الصادرات اليمنية من الأسماك والقشر عبر ميناء الحاويات بعدن خلال شهر يناير الماضي ٥٠٣ ملايين و١٥٣ ألفاً و٨٤٢ ريالاً٠

وذكر الاخ /محمد عبدالغني القباطي مدير عام جمرك ميناء الحاويات لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ ان جمرك الميناء حقق خلال الشهر نفسه أيرادا فعليا بلغ /٧٣٨/ مليوناً و/٧٤٧/ ألفاً و/٩٦٣/ ريالاً٠

مرجعا ذلك الى النشاط الملاحي المتنامي للميناء٠ والمتمثل في حركة وصول ومغادرة ناقلات الحاويات ومناولة الحاويات الواصلة الى الميناء منها بضائع الواردات وحاويات الترانزيت٠

مشيرا الى ان ميناء الحاويات استقبل خلال شهر يناير الماضي /٢٥/ ناقلة حاويات وصلت من مختلف الموانئ العالمية أفرغت/ ١٩/ ألفاً و/٢٧٧/ حاوية من مختلف الاحجام٠

الى ذلك استقبلت أرصفة المعلا بميناء عدن والحاويات ومراسي مصفاة عدن لتكرير النفط الخام خلال شهر يناير الماضي من العام الجاري ٢٠٠٥م /١٤٩/باخرة تجارية وناقلة نفط وحاويات وبزيادة عن الفترة المقابلة لها من العام الماضي بلغت /١٧/ باخرة وناقلة٠

وأوضحت أحصائية صادرة عن ميناء عدن حصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها بان أرصفة ميناء المعلا استقبلت خلال الفترة المذكورة ٢٨٣ ألفاً و/٣٢٠/ طناً من المواد الغذائية ومواد البناء اشتملت على القمح والارز والسكر والدقيق وبزيادة /٤٥/ الف من المواد الغذائية للفترة المقابلة لها ٠

خلال الفترة من ٢٠ - ٢٤ مارس القادم

غرفة عدن تشارك في ملتقى المحاسبين بمصر

■.. عدن / سبأ

يشارك عدد من رجال المال والاعمال من الغرفة التجارية والصناعية بعدن في الملتقى الخاص بدور المحاسبين ومراقبي الحسابات لتنمية الموارد وورشة العمل المصاحبه الذي سيعقد خلال الفترة من ٢٠ - ٢٤ مارس القادم بمدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية ٠ ويهدف الملتقى الى دراسة وتحليل البحوث المحاسبية والتطبيق المهني وعرض أبداعات المحاسبين في هذا المجال ٠

اضافة الى عرض نماذج لتطوير الاعلام المحاسبي ومناقشة تحديات مراقبي الحسابات في المشاركة في القرارات الادارية ودورهم في تنمية موارد المنظمات وأظهار دور المنظمة المهنية المتخصصة وكذا حماية حقوق المحاسبين وسبل الارتقاء بالمهنة والمحافظة على قيمها وأعرافها٠

لتحسين مستوى الرقابة:

٨ أجهزة تعمل بالاشعة السينية لفرع جمارك عدن

■.. عدن/سبأ
تعمل مصلحة الجمارك حالياً على إدخال انظمة لفحص الحاويات والمركبات بالاشعه /السينية/.

وتسعى المصلحة من خلال ذلك الى تحسين الرقابة الحكومية على تدفق التجارة الخارجية وتقوية الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الكفاءة في بيئة التجارة الخارجية وتعزيز الامن والسلامة في المنافذ الحدودية والجمركية البرية والبحرية والجوية في الجمهورية.

أفادت النشرة الشهرية/ الاسيكودا / المعنية بشؤون النظام الجمركي الآلي التي حصلت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها بان المصلحة ستدخل /٨/ أجهزة فحص عالية الكفاءة ومتوافقة مع المعايير الدولية بتمويل من الحكومة الصينية للعمل في ثمانية منافذ حدودية لتسهيل عملية التخليص الجمركي وتقليص الوقت المطلوب لعمليات التفتيش والمعاينة وتوفير الجهد والمال على التجار٠

١٢,٨ مليار ريال اجمالي الايرادات العامة بتعز

■.. تعز/سبأ
بلغ إجمالي الايرادات العامة بمحافظة تعز خلال العام المالي ٢٠٠٤م /١٢/ ملياراً و/٨٧٨/ مليوناً و/١٠٧/ آلاف ريال منها /١٠٧/ مليارات و/٧١٢/ مليوناً و/٥٧٦/ الف ريال ايرادات مركزية ومليار و/٥٤٤/ مليونا و/٥١٩/الف ريال ايرادات محلية و /٦١٢/ مليوناً و/١١/ ألف ريال إيرادات مشتركة وبزيادة عن العام ٢٠٠٣م مليارين و/٨٢١/ مليوناً و/٦٥٤/ ألف ريال.

أوضح الأخ/ محمد طاهر ناجي/ مدير عام مكتب المالية بالمحافظة لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ بأن الأيراد العام للمحافظة خلال العام الماضي تجاوز الربط المقدر والخاص بتقديرات الموازنة العامة بحوالي ١٠٪ .. مشيداً بجهود المكاتب والمصالح الايرادية بالمحافظة.

تراجع اليورو مقابل الدولار في الأسواق الأوروبية

■،، فرانكفورت/د ب أ..
سجل اليورو تراجعاً كبيراً أمام الدولار في مستهل تعاملات الجمعة في الأسواق الأوروبية وجرى تداول العملة الأوروبية بسعر ١,٣١٩٠ دولار بما يعادل ٧٥,٧٨ سنت أوروبي للدولار.

وكان السعر الاسترشادي لليورو الذي أصدره البنك المركزي الأوروبي أمس الأول ١,٦٠٣٢ دولار لليورو. وقال متعاملون انهم لا يجدون أي سبب لتراجع اليورو بعد البيانات الاقتصادية الأمريكية الباهتة التي أعلنت أمس الأول ولكنهم أرجعوا هذا الصعود إلى عمليات جني الارباح بعد ارتفاع العملة الأوروبية الكبير خلال الأيام الماضية.

٥٠٠ر١٢ فدان المساحة المزروعة من القطن بأبين

■.. ابين/سبأ
بلغت المساحة المزروعة من القطن بمحافظة أبين خلال الموسم ٢٠٠٤م/ ٢٠٠٥م بدلتا أبين /١٢/ الفا و/٥٠٠/ فدان ٠

وبلغ أعلى ارتفاع لشجرة القطن ثلاثة أمتار وعشرة سنتيمترات وذلك في منطقة دهل احمد بمديرية زنجبار.

وأوضح الأخ صالح الحروري مدير عام وقاية المزروعات والنباتات بمحافظة أبين لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ ان إدارة وقاية المزروعات قد قامت بحملتين لرش محصول القطن بالمبيدات الحشرية واستفاد من هاتين الحملتين الف و/٣٤٨/ مزارعاً فيما بلغ إجمالي المساحة التي استفادت من الحملة الأولى التي بدأت في اكتوبر ٢٠٠٤ م .. الف و/٤٣/ فداناً وبلغت المساحة التي استفادت من الحملة الثانية /٨/ آلاف فدان.

منوها بانه تم استخدام كافة وسائل المكافحة من اليات وقوى بشرية ومبيدات حشرية جديدة ذات كفاءة عالية.

٣ ملايين ريال إيرادات مكتب النقل بمحافظة صنعاء في الربع الأخير من ٢٠٠٤م

■ علي سعيد الحاج

الثورة/ابراهيم القرضي

□ .. بلغت الإيرادات لمكتب النقل بمحافظة صنعاء من أواخر العام الماضي وحتى ٢٠٠٥/١/٣٠م مبلغ وقدره ٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال وذلك من موقعين فقط أوضح ذلك في تصريح لـ(الثورة): الاخ علي سعيد الحاج مدير عام مكتب النقل بالمحافظة مؤكدا بأن المكتب يبذل أقصى جهوده لمضاعفة قادمة لتفعيل نشاطه إلى الأفضل والعمل على القيام بدراسات لمواقف نقل الركاب وتنظيم عملية النقل.

واضاف قائلا: قطاع النقل يعتبر الشريان الحيوي لكافة القطاعات ومكتب النقل بمحافظة صنعاء انشئ حديثا تنفيذا لقانون النقل البري رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣م بما لا يتعارض مع قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م.

مشيرا إلى أن مكتب النقل يقوم بخدمات عديدة منها تحصيل عائدات السلطة المحلية كما ان المكتب حديث الانشاء إلا انه وبفضل نشاطه وجهوده المتواصلة فإيراداته لابأس بها ومشجعة جدا مما يعكس مدى مضاعفة نشاطه فقد بلغت إيراداته من أواخر عام ٢٠٠٤م حوالي مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ريال من أواخر العام الماضي وحتى ٢٠٠٥/١/٣٠م من موقعين فقط وهذه إيرادات مشجعة جدا رغم قصر الفترة الزمنية منذ إنشائه فهذا المبلغ الإيرادي جيد للنهوض بعملية التنمية.

منوها إلى أن المكتب يقوم حاليا بمعالجة أخطر ظاهرة وهي الحد من الحوادث المرورية المؤسفة والحد من التلوث بسبب تسرب مادة المازوت على الطرقات وبما أن موقعنا الجغرافي يظم في حزامه الأمني أكثر من ١٢ منفذا أمنيا فإننا قمنا باتفاق مشترك مع شركة النفط .. وقد تم معالجة تدريب الكثير من كوادر المكتب في جميع منافذ المحافظة الأمنية لإعطاء الارشادات للسائقين وتوعيتهم اللازمة للحد من الحوادث المرورية المؤسفة وحصلنا على تجاوب كبير.

أيضا بهدف مضاعفة النشاط الذي يضطلع به المكتب قمنا برسم خطط وبرامج مستقبلية من أبرزها تفعيل الإيرادات ومضاعفتها لما لذلك من أهمية للنهوض بعملية التنمية وكذلك تقديم الدراسات أولا لمواقف نقل الركاب الحضري والسياحي في موقع المحافظة الجغرافي منها كلية المجتمع وجامعة أرحب وفرزة الحنارش التي ستنشأ قريبا وكذلك تأهيل عملية التحصيل وتنظيم النقل عبر مدراء المديريات.

الدين العام

(٢-١)

أحمد ماجد الجمّال ●

■.. السؤال التقليدي: ماهي الأسباب والدوافع للإقتراض؟! فبحسب الفكر الاقتصادي يعتبر أن الأفراد أو العائلات والمنشئات، وكذلك الدول «الحكومات» تقترض للأسباب نفسها، فعندما لا تكفي الموارد المالية المتاحة لتلبية الغايات وعندما تكون تكلفة الدين أقل من الربح المتوقع أو الذي يجنى منه تنشأ المديونية، ولكن هناك أسباباً أخرى ومتعددة ومتشابكة، خصوصاً الاقتراض من الخارج بالنسبة للحكومات.

يعرف الإقراض العام بأنه ذلك المال الذي تقوم الحكومة بإقتراضه من الأفراد أو المؤسسات المالية المحلية والخارجية أو البنوك التجارية أو من الحكومات الأخرى لمواجهة أحوال طارئة أو للاستثمارات من أجل التنمية وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة التي تتطلبها مثل حالة التضخم الشديد أو الطموح بزيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي والاستثمار من خلال تمويل مشروعات التنمية وأحياناً لمواجهة النفقات الجارية العادية حتى يتم تحصيل الموارد العامة كالضرائب مثلاً حيث أن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماماً مع مواعيد النفقات الجارية.

ويمكن أن يكون الدين العام في شكل سندات غير قابلة للتداول أو أذونات الخزانة أو سندات قابلة للتداول أو اتفاقيات بين الحكومة والجهة التي قامت بالإقراض سواءً كانت مؤسسات أو منظمات مالية دولية أو حكومات، وبالتالي فإن الاقتراض الحكومي يكون مضموناً وغالباً بفوائد باستثناء القرض الرخيص وهو قرض لا تحسب عليه فوائد بتاتاً أو تحسب عليه فوائد بمعدل يقل عن التكلفة الحقيقية للمبلغ المقترض وهي الطريقة التي يتعامل بها البنك الدولي فيما يتعلق بمنح الدول النامية قروضاً رخيصة لتمويل مشروعات رأسمالية طويلة الأجل وقد يكون الدين قصير الأجل مثل: أذونات الخزانة والتي تعتبر جزءاً هاماً من الأصول السائلة لسوق النقد وحيث أن هذه الأذونات أصبحت تكون في بعض الدول جزءاً كبيراً من الدين العام لذلك أصبح لها أثر هام على العرض الكلي للنقود في هذه الدول باعتبارها أصولاً سائلة الى درجة كبيرة أو ديون طويلة الأجل وقابلة للاسترداد ولها تأثير مباشر على ميزان المدفوعات وهذا الميزان يتمثل في جدولة بمعنى تبويب للمبادلات المدنية بين دولة معينة والدول الأخرى والمؤسسات الدولية وذلك عن مدة سنة ويمكن تركيب هذا الميزان بين الدولة والدول الأخرى مجتمعة أو بين الدولة وكل دولة على حدة أو بين الدولة ومجموعة معينة من الدول مثل دول اليورو أو دول الدولار وهكذا.

الاقتراض الخارجي

تشير الدراسات الاقتصادية أن الاقتراض الخارجي يكمل المدخرات المحلية ويوفر للبلد المدين النقد الأجنبي الذي يمكنه من تمويل قدر أكبر من الاستثمار وفضلاً عن ذلك يمكن استخدام القروض القصيرة والمتوسطة الأجل مثل استخدام موارد صندوق النقد الدولي للتعامل مع آثار الاضطرابات الاقتصادية الخارجية ومعالجة انعكاساتها السلبية.

ولكن قد تنشأ أزمات الدين الخارجي عندما تستخدم القروض الخارجية تحديداً بشكل غير سليم من خلال الادارة الاقتصادية غير السليمة من جانب والاقراض المفرط من جانب البنوك التجارية لبعض البلدان دون مراعاة الحدود مخاطر تلك البلدان أما في تمويل انشطة غير منتجة ولا تدر عائدا ملائما أو غير سليمة باسعار السوق السائدة وعلاوة على ذلك فإنه حتى في الحالات التي استثمرت فيها تلك الأموال بشكل سليم فإن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة ومعدلات التبادل التجاري جعلت عائداتها غير كافية أو أن التوقعات لزيادة موارد الدولة مستقبلا لم يكن مبنياً على اسس واقعية لدرجة العجز عن سداد القروض وفوائده.

طرأت العديد من التغيرات على الشروط المصاحبة للإقتراض الخارجي منذ بداية الثمانينيات نتيجة التراكم الكبير للمدخرات في البنوك ومؤسسات التمويل منذ الخمسينات إلى فترة السبعينات الموسومة بالطفرة النفطية مما جعلها تتساهل في شروط إعطاء القروض من حيث سعر الفائدة وآجال السداد وغيرها من الشروط في ظل هذا التبسيط في إجراءات الإقراض ونظراً لسوء توظيفها سقطت معظم الدول النامية في مصيدة المديونية في مناخ شهد ارتفاع مستوى التضخم العالمي واسعار الفائدة السالبة ونتيجة الاعتقاد بان اعادة تدوير الأموال حلقة من حلقات التطور الايجابي.

وانتهت فترة تلك التسهيلات في شروط القروض الخارجية دون عودة بعد الانفجار الكبير الذي حدث في ١٩٨٢م حينما توقفت دول "المكسيك، تشيلي، الارجنتين" عن دفع أعباء ديونها الخارجية بل إنكار هذه الديون بسبب تفاقم الاختلالات الاقتصادية التي عرفت بأزمة المديونية العالمية وما صاحب ذلك من تعاطف من بقية دول العالم الثالث لتحذو نفس الطريق وهو ما كان بداية لاعادة النظر في شروط القروض الخارجية نحو مزيد من التشدد وخاصة الديون التي يكون الصندوق والبنك الدوليان طرف فيها عند الحصول عليها أو عند إعادة جدولتها كون فاعلية ادارة الدين تتوقف على مدى ملائمة السياسات الأخرى المطبقة ذلك لأن سياسة التجارة وسعر الصرف وكذلك السياسات النقدية والمالية تؤثر بشكل مباشر على عائد الاستثمار ومستوى وشروط المديونية الخارجية يؤثران بقدر كبير على خيارات السياسة المتاحة في هذه المجالات لذلك يجب أن تدار الديون بصورة تجعل الإلمام بشكل كامل بالتطورات الاقتصادية الكلية المتوقعة وأن توضع السياسات على أساس المعرفة الكية بمتطلبات الاقتراض المتوقع وبمدفوعات خدمة الدين.

الشروط التقليدية للقروض الخارجية

تظل شروط القروض الخارجية شروط عادية طالما التزمت الدولة المقترضة بها وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه القروض (الاقساط + الفوائد) في وقتها ولكن الإختلاف يتركز من حيث المعايير وعلى النحو التالي:

أ - الجهة التي تقدم القروض:

وهذه الجهات كما سبق ذكره اما أن تكون الحكومات أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوك تجارية ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة والدولة المقرضة وبطبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية بينهما وفي الغالب تدور الشروط حول سعر الفائدة وآجال السداد والضمانات وفترات السماح ويمكن أن تمتد مثلا لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة من الدولة الدائنة أو نقل هذه الواردات على سفنها أو قصر تنفيذ المشروعات التي تمولها هذه القروض على شركات الدولة المقرضة وقد لا تشتمل على مثل هذا الربط بحسب طبيعة المصالح المختلفة.

أما في حالة المؤسسات الاقليمية والدولية فإن الشروط تتفاوت من مؤسسة أو منظمة إلى أخرى ومن أشهر هذه المؤسسات البنك الدولي الذي يشترط أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المقترضة وان تكون للحكومات أو للجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة وألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل.

أما في حالة البنوك التجارية فإن الشروط تتركز على سعر الفائدة والضمانات التي يقدمها المقترض لهذه البنوك.

ب - الهدف من تقديم القرض

الهدف الاول للجهة المقرضة هو الربح ويتم التركيز على الفائدة وفترات السداد والضمانات وهي شروط تقليدية أما إذا كانت هناك اهداف أخرى فإن الجهة الدائنة تركز عليها عند الاتفاق على القرض مثل زيادة الصادرات للدولة الدائنة وذلك عن طريق حصول الدولة المدينة على جزء من هذه القروض في صورة سلع ومنتجات الدولة الدائنة.

إلى جانب ما سبق تتاثر شروط القروض بطول فترة سداد القرض وكذلك تتاثر بالظروف الدولية التي تتم فيها تلك القروض وبالسمعة الاقتصادية للدولة المقترضة (الجدارة الائتمانية) وقدرتها على السداد في المستقبل.

يلاحظ تطور شروط الاقراض طوال القرن الماضي ويبدو أن هذه الشروط في تطور مستمر وان كان هذا التغير والتطور يتجه بهذه الشروط نحو التشدد في غير صالح الدول المقترضة ولصالح ضمان حقوق ومصالح الدول المقرضة والدائنة وتتاثر هذه الشروط بالدور الذي تلعبه بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية أو ما يسمى (المثلث الاقتصادي العالمي) إذ أن معظم هذه الشروط التي تصاحب اعادة جدولة الديون تنصب بنقطتين رئيسيتين هما:

١- المصالح الاقتصادية للقوى والتكتلات الاقتصادية.

٢- التغير المنتظر على دور تلك المؤسسات الاقتصادية الدولية في ظل التعاون المتوقع في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر.

ويثار هنا ملاحظة هل هناك اختلاف على التوجهات التي تحكم عملية تطوير سياسات وادوات المؤسسات الاقتصادية الدولية وهل تتجه نحو مزيد من الضوابط والشروط الايجابية على منح القروض وادارة الديون الخارجية في الدول النامية ام نحو تبسيط في هذه الشروط لصالح تقليل الفقر وزيادة الرفاهية في الدول النامية تلك هي الملاحظة الكبيرة التي من الواجب العمل بها من أجل الاستفادة منها دون الانتظار في طوابير حمل اخطاء وازمات القروض وتوابعه.

اعلان

اعلان